تقرير لـ«الأمناء» يشرح تفاصيل أحداث شبوة ومحاولات الإخوان تكبيل ابن الوزير..

داعمو الفوضى في شبوة

بماذا رد ابن الوزير على حيدان؟

كيف مثل رد ابن الوزير صفعة مدوية في وجه حيدان؟

مصادر لـ«الأمناء»: قد ينفجر الوضع بشبوة في أي لحظة بسبب تمرد قيادة القوات الخاصة

سياسيون لـ«الأمناء»: لعكب يتمرد بتوجيهات من العليمي وحيدان

«الأمناء» قسم التقارير:

زادت حدة التوترات داخل محافظة شبوة الجنوبية، وزادت تدخلات ميليشيا الإخوان وممولها بهدف تأجيج الوضع الأمني بشبوة.

وبعد أن أصدر محافظ شبوة، عوض ابن الوزير العولقي، قرارًا بإقالة الإخواني عبدربه لعكب، وضباط آخرين، رفضت قيادة القوات الخاصة بشبوة رسمياً تنفيذ القرارات.

يأتي رفض قيادة القوات الخاصة بشبوة تنفيذ القرارات بعد أن وجه وزير الداخلية إبراهيم حيدان رسالة لمحافظ شبوة يعتبر قراراته تجاوزًا لصلاحيات السلطة المحلية والدخول في صلاحيات وزارة الداخلية، واعتبرها غير قانونية وقرارًا ملغيًا، ما يعني محاولة جماعة الإخوان حصر المحافظ في زاوية معينة، لكن محافظ شبوة رد ردًا قانونيًا على حيدان.

وأمس الأول الأحد اندلعت اشتباكات في عتق بشبوة بعد رفض قوات الأمن الخاص بقيادة لعكب تنفيذ قرارات ابن الوزير.

حيدان يعتبر قرار ابن الوزير تجاوزًا للصلاحيات

وبعد أن أصدر محافظ شبوة ابن الوزير قرارًا قضى بإقالة قائد قوات الأمن الخاصة عبدربه لعكب وقائد معسكر الخاصة درعان، وإيقاف مدير مكتبه ناصر الشريف، بسبب التمرد على قرارات اللجنة الأمنية، وجه وزير الداخلية الإخواني إبراهيم حيدان رسالة لمحافظ شبوة.

وقال حيدان إن قرار محافظ شبوة بإقالة عدد من قيادات فرع قوات الأمن الخاصة يعتبر تجاوزًا لصلاحيات السلطة المحلية والدخول في صلاحيات وزارة الداخلية.

وأشار الوزير الإخواني في رسالته إلى أن قرار إقالة عدد من القيادات التي تتبع وزارة الداخلية، يفتقد للمستند ويعد تجاوزًا للصلاحيات، ويعتبر غير قانوني وقرارًا ملغيًا، حد زعمه.

وحاول حيدان إيجاد مبرر لهذا القرار قائلا: «إن هناك توجيهات رئاسية صدرت برقم (٢٤/ح/٢٢) وتاريخ 25 يوليو الماضي لاحتواء المشكلة». وقال: «إنها لو كانت قد نفذت لأسهمت في احتواء هذه المشكلة».

رد ابن الوزير على حيدان

محافظ شبوة عوض بن الوزير العولقي رد على المبررات الواهية التي ساقها حيدان، بقوله مخاطبا وزير الداخلية: «ذكرتم أن القرار تجاوزٌ لصلاحياتنا التي تضمنها قانون السلطة المحلية وأنكرتم علينا هذا الحق القانوني، وبالمقابل أجزتموه في المحافظات المجاورة والتي قام محافظوها بتغيير مدراء عموم الشرطة في تلك المحافظات، وكذلك قادة قوات الأمن الخاصة الذين هم في الأصل والتسلسل القيادي والوظيفي إدارات تابعة لمدير عام شرطة المحافظة مثلها مثل الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للمطافي، وهي حق كفله القانون والوضع الاستثنائي الذي تمر به البلد للمحافظ ولم نرَ اعتراضات وزارة الداخلية».

وأضاف: «إن تمت تلك الاعتراضات فهي تعتبر من الاعتراضات الصورية والمعدومة في القانون. كما أن قرارنا مكتمل الشروط والأركان مسبب بالحيثيات المتعددة التي تركتموها وانتقيتم العيب من وجهة نظركم على تعارضه مع قانون السلطة المحلية وهذا هو الخطأ الذي وقعتم فيه وقرارنا مكتمل الشروط القانونية».

وبحسب العولقي فإن «الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتعمل على حفظ النظام والأمن العام وبهذا فهي تتبع السلطة المحلية بشكل مباشر وخاصة بعد أن نقل القانون صلاحيات الوزراء للمحافظين في المادة (43)».

وتنص تلك المادة «على أن يكون المحافظ رئيسا لجميع الموظفين المدنيين العاملين في المحافظة وتنقل له السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء من حيث التعيين والنقل والندب والإعارة والإحالة إلى التحقيق والتدريب وهذا حق قانوني لنا كما لا تعتبر أجهزة الشرطة من الجهات المركزية التي نصت عليها المادة (3) من قانون السلطة المحلية».

وأشار المحافظ أيضًا إلى أنه «فيما يتعلق بالتوجيهات الرئاسية رقم (24 /ح/ 22) بتاريخ 25 يوليو لاحتواء المشكلة فقد تم تنفيذ ما تضمنته مذكرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي وتم إحاطته بالإجراءات في مذكرتنا رقم (595) بتاريخ 26 يوليو والمنسوخة لكم فربما انكم لم تقرؤونها وربما تحاشيتم ذكرها وتغافلتم في مذكرتكم أن مجلس القيادة الرئاسي اطلع على تقارير إضافية بشأن الوضع الأمني في محافظة شبوة بتاريخ 2022 / 07 / 25 م الذي استعرض الاوضاع الأمنية والإدارية في بعض المحافظات وعلى وجه الخصوص في محافظة شبوة».

وتابع: «كما يوحي مضمون خطابكم انكم قد تعمدتم تحريف مفهوم قانون السلطة المحلية رغم علمكم بصحة الاجراءات التي اتخذناها ولم تتطرقوا إلى بقية المرجعيات الأخرى التي استندنا عليها في القرار وما قانون السلطة المحلية إلا أحد المراجع التي تم الاستناد عليها في إصدار القرار وليس كل المراجع التي تم الاستناد عليها، وتغافلتم عنها».

وأكمل: «كما يبدو من مضمون خطابكم عدم استيعابكم للمتغيرات الأخرى من حيث تجاهلكم عنوه للمتغيرات التي نتجت عن مخرجات مؤتمر الرياض والتي كان من ابرزها التغيير الكلي في منظومة الحكم وأن جميع المكونات السياسية قد دخلت في شراكة للحفاظ على مؤسسات الدولة واستيعاب الجميع دون ترجيح طرف على آخر ونحن نعمل على استيعاب الجميع وأن يظل الكل شركاء دون إقصاءات أو تهميش وتفضيل طرف على أخر ولكن الأعمال غير المحسوبة والتدخلات الجانبية في شؤون المحافظة ستؤدي في النهاية إلى أن يقصي الشخص أو الكيان السياسي نفسه بنفسه».

صفعة ابن الوزير المدوية في وجه حيدان

واعتبر سياسيون أن: «رد محافظ شبوة على تعميم حيدان مثل صفعة مدوية على وجه وزير الداخلية الذي فُضح أمر جهله بالقانون، ما شكل إحراجا سياسيا شديدا».

لعكب يتمرد بتوجيهات العليمي وحيدان

ورفضت قيادة القوات الخاصة بشبوة رسمياً تنفيذ قرارات المحافظ عوض ابن الوزير العولقي، التي أصدرها وقضت بإقالة الإخواني عبدربه لعكب، وضباط آخرين.

وقالت مصادر خاصة لـ«الأمناء» أن: «الوضع في شبوة قد ينفجر في لحظة، بسبب تعنت قيادة القوات الخاصة الرضوخ لقرارات ابن الوزير، التي قضت بإقالة لعكب قائد القوات الخاصة، وقائد المعسكر أحمد درعان».

وأكدت المصادر أن: «لعكب أعلن التمرد على قرارات المحافظ ابن الوزير، بشكل رسمي، وقام بحشد مقاتلين، فيما شوهد عشرات المدرعات والاطقم العسكرية منتشرة في شوارع مدينة عتق عاصمة شبوة».

واتهم سياسيون جنوبيون عضو مجلس القيادة الرئاسي الإخواني عبدالله العليمي ووزير الداخلية ابراهيم حيدان، بالوقوف خلف التمرد الحاصل في شبوة.

وقالوا ان اي تمرد وفوضى يرتكبها قائد القوات الخاصة السابق، في شبوة عبدربه لعكب الشريف يتحمل مسؤوليتها عبدالله العليمي ووزير الداخلية حيدان.

ودعا سياسيون قائد القوات الخاصة إلى القبول بقرارات ابن الوزير، والتسليم للقائد المكلف من ابن الوزير، ومغادرة المشهد، لحقن الدم الشبواني.

واعتبروا محاولة لعكب بتفجير الوضع، والتمرد على قرارات المحافظ ابن الوزير بمثابة انتحار له.

وقامت قوات العمالقة الجنوبية ودفاع شبوة بنشر مدرعات واطقم في شوارع عتق لحفظ الامن والامان بالمحافظة، وضرب اي محاولة تمرد من قوات الأمن الخاصة.

داعمو الفوضى في شبوة

بدورهم، قال مراقبون أن: «قائد القوات الخاصة السابق بشبوة عبدربه لعكب وعبدالله العليمي ووزير الداخلية حيدان، وعلي محسن الأحمر يعتبرون داعمون بقوة للفوضى في شبوة».

وأضافوا أن: «تمرد قائد القوات الخاصة السابق بشبوة عبدربه لعكب على قرارات محافظ شبوة ابن الوزير جاء بتوجيهات من عبدالله العليمي ووزير الداخلية حيدان وعلي محسن الأحمر، الذين يسعون لإشعال الصراع والفوضى في شبوة».

نوايا خبيثة ضد الجنوب

وبرهنت تحركات وزير الداخلية المدعو إبراهيم حيدان والعليمي وعلي محسن الأمر على أن شغلهم الشاغل هو حماية نفوذ تنظيم الإخوان الإرهابي.

وتمثل ذلك في تعميم أصدره حيدان بشأن قرار محافظ شبوة ابن الوزير بإقالة المدعو عبد ربه لعكب قائد ما تعرف بالقوات الخاصة واثنين من مرافقيه، حيث رفض حيدان القرار وزعم أنه تجاوز للصلاحيات، على الرغم من أن قرارات مشابهة صدرت عن محافظين دون أن يتحرك حيدان، ما يفضح خبث نواياه ضد الجنوب.

ونشرت وسائل إعلام تابعة لتنظيم الإخوان وهي تحتفي بالتعميم الذي أصدره حيدان، بعدما تجاهل الأخير حالة الفوضى التي صنعتها مليشيا الإخوان المارقة في شبوة.

الخطوة التي أقدم عليها حيدان مثلت